

أكد رغبة بلاده بإقامة منطقة صناعية على حدود البلدين

وزير التجارة التركي: نسعى لإقامة شراكة حقيقية تعزز الاستثمار في مجالات الاقتصاد والطاقة



عبد الفلاح السوداني

أختتم وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية التركي كورشات توزمن زيارته لبغداد التي رافقه فيها وفد كبير من رجال الأعمال والشركات التركية، زيارته لبغداد استمرت يوماً واحداً التقى خلالها عدداً من المسؤولين الحكوميين والوزراء، وجرى خلال تلك اللقاءات التباحث وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مستويات متقدمة تتجاوز حدود الخمسة مليارات دولار.

وكان الوزير التركي قد وصل بغداد صباح الأحد وجرت بعد وصوله مباحثات رسمية بين البلدين حضرها من الجانب العراقي وزراء التجارة والكهرباء والموارد المائية والأعمار والاسكان والتخطيط والاضافة الى وكلاء وزارتي النفط والمالية .

واكد وزير التجارة عبد الفلاح السوداني الذي ترأس الجانب العراقي بأن هذه الزيارة سيكون لها اثر ايجابي على تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين إضافة الى مغزاها السياسي الكبير الذي يؤكد تصميم الأتراك في دعم العراق والعملية السياسية.

وأضاف السوداني أن الحكومة حضرت المباحثات بعدد كبير من الوزراء إنما تؤكد بذلك رغبتها بزيادة حجم التبادل التجاري وتفعيل العلاقات بين البلدين إلى مستوى متقدم إضافة إلى الرغبة المشتركة في إقامة شراكة حقيقية مختلفة الاتجاهات بهدف رفع مستوى العلاقات وزيادة حجم التبادل التجاري . وبين ان الحكومة تسعى لزيادة حجم الاستثمارات



التبادل التجاري يسهم في انعاش الاقتصاد الوطني

الدول التي يتعامل معها العراق حالياً حيث تمثل تركيا شركات معروفة عالمياً في مجال إنشاء محطات تعمل بالغاز الطبيعي وتحديث شبكات خطوط الكهرباء متعبداً بقدرة هذه الشركات على استعادة عمل الشبكة الكهربائية وبجودة عالية وتجاوز مشكلة العراق في هذا الجانب.

مقشداً بأن هناك رغبة تركية في إقامة منطقة صناعية على حدود البلدين إضافة إلى الاستفادة من خطوط السكك الحديدية لربط

الشركات التركية في استئناف نشاطاتها في مجال النفط وتطوير الحقول وهي تسعى أيضاً إلى ادراجها ضمن الشركات التي تسعى للعودة للعراق واستئناف نشاطاتها الاقتصادية وإخراج النفط والمساهمة في إيصاله إلى العالم عبر خطوط الأنابيب أو السيارات الحوضية ولدينا خبرة كبيرة في هذا المجال .

وشدد كوزمن على التكنولوجيا التي تمتلكها تركيا في مجال قطاع الكهرباء، التي عددها أفضل من

الذي يربط البلدين ويصل إلى مصر .

وأشار إلى ان تركيا لها علاقات طيبة مع الحكومة العراقية ولم ترغب يوماً في تطوير علاقاتها مع كتل أو مجموعات على حساب استقرار عمل حكومة بغداد وكانت وما زالت ترغب في استقرار الوضع الأمني والخارجين على القانون والارهابيين .

مشيراً إلى وجود رغبة كبيرة لدى

إثر تزايد أستهاداف المواطنين واشنطن بوست: مطالبات حكومية بمحاكمة المتورطين في " حادث الهندية "

وقال إن " الجنود الأمريكيين المتورطين في الحادث ينبغي أن يواجهوا القضاء العراقي." إلى ذلك قال النائب في البرلمان حيدر العبادي عن (حزب الدعوة) إن المالكى "منزعج جدا" من الحادث، وأضاف أن "رئيس الوزراء غاضب جدا، فالأمريكيون يقولون إنهم أبلغوا العراقيين (بشأن العملية)، إلا أن ذلك غير صحيح".

وأضاف العبادي إن المالكى "طلب من قاض عراقي تولي التحقيق في الغارة، وتقديم النتائج إلى رئيس الوزراء مباشرة".

وتذكر تقارير صحفية أن القوات الأمريكية "مستتنة من ملاحقة القانون العراقي"، وتلفت النظر إلى أن الغارة "حدثت في وقت يتفاوض فيه مسؤولون عراقيون في بنود اتفاقيات تسمح للقوات الأمريكية بتنفيذ عمليات في العراق، بعد انتهاء مدة وصاية الأمم المتحدة في كانون الأول القبل".

وأوضحت ملاحقات القضية أن "جنود أمريكيين اقتحموا بيتا في (الهندية)، باحثين عن علي عبد الحسين المالكى"، حسبما قال شقيقه (أحمد).

ووصف (أحمد) تفاصيل الغارة، قائلا "الأمريكيون جاءوا ليلا، وجمعوا كل أهل البيت في غرفة واحدة، وتوجهوا إلى الغرفة التي كان فيها أخي".

وأشار إلى أن القوة الأمريكية "أطلقت النار على صدر" أخيه، الذي قتل على الفور.

وأضاف (أحمد) إنه وأخاه القتيل "من أبناء عمومة المالكى من الدرجة الأولى"، وأن الشقيقين "يعملان في فصيل أمن رئيس الوزراء".

بغداد / بغداد افاد تقرير صحفي نشر في صحيفة امريكية إن مسؤولين في بلدة (الهندية)، بمحافظة كربلاء، يطالبون بإجراء تحقيق في الغارة التي نفذتها القوات الأمريكية منذ يومين، وقتل فيه رجل ذكر بعض المسؤولين أنه من أقارب المالكى.

وأكدت صحيفة واشنطن بوست إلى أن هذا الحادث "يلقي بظلاله" على صلاحيات القوات الأمريكية، في إطار الإنصافية الأمنية التي يجري المتفاوض في شأنها حالياً بين البلدين.

وكانت قوة أمريكية، تتكون من (٦٠) مقاتلاً قتلهم أربع مورحيات، نفذت بعد منتصف ليل (الخميس) الماضي، إنزالاً على بلدة (الهندية)، في منطقة متناثرة الأحياء على بعد بضعة كيلومترات من المدينة، حيث يقع بيت رئيس الوزراء نوري المالكى.

وكان محافظ كربلاء عقيل الخزعلي قال، خلال مؤتمر صحفي عقده بعد ظهر الجمعة الماضي، إن "عملية الإنزال أدت إلى مقتل مدني برئ واحتجاز آخر".

وأكدت الصحيفة بقولها إن كربلاء "علقت من تسع محافظات سلمت القوات الأمريكية مسؤولية الأمن فيها إلى السلطات المحلية"، مضيفة بأن "الخرزعلي، قال إن المسؤولين العراقيين لم يبلغوا بالعملية، وعدها انتهاكاً لإنصاف نقل المسؤولية" الأمنية.

وأضاف الخزعلي، بحسب الصحيفة، إن " القوات العراقية في كربلاء وصلت مستوى يمكنها من ملاحقة العصامات الإجرامية والجماعات الخارجة عن القانون" في المحافظة، ودعا المحافظ إلى " إجراء تحقيق"،

الشيخلي: الأموال المخصصة لدينتي الصدر والشعلة وزعت على شكل مشاريع خدمية

تنظيف لخزانات البنزين لإزالة الشوائب منها، وهذه العملية ستستمر أيام معدودة".

وعن دعم الأنشطة الرياضية في (مدينة الصدر)، ذكر الشيخلي أن "لجان الأعمار المختصة من مجلس الوزراء عملت على تأهيل سبعة أندية رياضية لكرة القدم في المدينة، وخصصت مبالغ مالية لها، منها تخصيص (١٥٠) مليون دينار لنادي (الحسين)، ومئة مليون أخرى لنادي (الميثاق)، وكذلك مبالغ ثلاثية الأخرى" في المدينة، وفيها يخص (مدينة الشعلة) قال المتحدث المدني لخطه (فرض القانون إن أمانة بغداد "باشرت بإنشاء محطة تصفية مياه الشرب، ومحطة لمعالجة المجاري الصغيرة،

الشبكة الكهربائية وتوسيعها، من خلال رصد (٧٥) مليون دينار للمشروع، إضافة إلى أن وزارة النقل ستشرف مراباً بكلفة (١٤٤) مليون دينار، وتأهيل مراب (التحدي) القديم، "أما من الناحية التربوية، فكشف الشيخلي عن "بدء تطبيق مشروع محو الأمية داخل مدينة الصدر، بالتعاون مع الهيئة الدولية للصحة، الكبار، إضافة إلى بناء خمس مدارس لرياض الأطفال".

وحول أزمة البنزين التي يعاني منها المواطنين في العاصمة بغداد، قال الشيخلي " أزمة البنزين الحالية في بغداد سببها إغلاق بعض محطات الوقود"، مشيراً إلى أن وزارة النفط " أغلقت بعض محطات الوقود لإجراء عملية

قال المتحدث المدني باسم خطة أمن بغداد (فرض القانون)، إن الأموال التي خصصت لمدينتي الصدر و"مشاريع خدمية" ستقدم إلى أهالي المدينتين.

وذكر المتحدث تحسين الشيخلي، خلال مؤتمر صحفي عقده في بغداد الأحد أن "الأموال التي خصصت لمدينتي الصدر والشعلة، وزعت على عدة مشاريع خدمية ستقدم إلى أهالي المدينتين، فضلاً عن تخصيص عشرة ملايين دولار لإعادة إعمار مدينة الصدر بعد ما أصابها من دمار نتيجة العمليات العسكرية الأخيرة".

وتضررت المدينة بشكل كبير نتيجة العمليات العسكرية والتصنف المستمر خلال المعارك التي راقت خطة فرض القانون فيها.

وأوضح الشيخلي أنه سيتم أيضاً إنشاء (٢٠) متنزها، وتأهيل (١٥) سوق، وبناء ملعب خماسي في مدينة الصدر، مشيراً إلى أنه تم المباشرة "في بناء (١١) مدرسة، وتجهيز (٤٠٠) مدرسة أخرى بمولدات كهربائية سعة الواحد (٣٠) كيلو واط / ساعة، وتأهيل أربعة قطاعات بشكل كامل في المدينة".

عشرة ملايين دولار مخصصة للمنج الصغيرة للمواطنين في (مدينة الصدر) للبدء في (تنفيذ) المشاريع الصغيرة".

وأشار إلى أن وزارة الكهرباء "ستبدأ بإنشاء (١٥٤٠) وحدة ضوئية"، موضحة أن المشروع "متشيرا إلى الأسابيع القادمة، وستعمل الوزارة على إزالة الأضرار (الحاصلة) في

معصوم: تمديد المادة ١٤٠ من صلاحيات لجنة التعديلات الدستورية

في حالة موافقة المجلس يتم طرحها للاستفتاء الشعبي".

وأضاف "ما زالت التعديلات الدستورية في مكانها فلا صلاحية حالية ولا يجوز تعديل المادة ١٤٠ من الدستور بقانون لأن الدستور أعلى من القانون والدستور لا يعدل وتابع" وبما أن السابقة التي حصلت قبل ٦ أشهر كانت على أساس شبه اتفاق ضمني ولم يصدر بها قانون من مجلس النواب واستمر العمل بالمادة ١٤٠ على الرغم من

القيادة الكردستانية وعلى جميع الأحزاب والكتل السياسية قبل البدء بتنفيذها .

الخبير القانوني في الشؤون الدستورية طارق حرب قال لـ (أصوات العراق) "لا يحتاج تمديد المادة ١٤٠ إلى قرار البرلمان لأن تمديد المادة يعني تعديل الدستور وتعديل الدستور موجود أمام لجنة التعديلات إلى حد الآن".

وبين حرب أن "الدستور رسم معينة لتعديله وهو تقديم التعديلات من قبل اللجنة إلى مجلس النواب

عبرت أغلب القوى السياسية عن رفضها له، ومن المتوقع أن يقدم ديمستورا توصيته بشأن المرحلة الثانية للمناطق المتنازع عليها وهي تلعفر وسنجار وشيخان وخاقتين على أن تكون المرحلة الثالثة من التوصيات مخصصة لكركوك.

وبحسب (المادة ١٤٠) من الدستور ، فإن مشكلة المناطق المتنازع عليها، وإبرزها محافظة كركوك، تعالج على ثلاث مراحل هي: التطبيق، ثم إجراء إحصاء سكاني، يقبه استفتاء بين السكان على مصير المناطق لتقرير ما إذا كانت كركوك ستبقى محافظة، أو تنضم إلى إقليم كردستان.

في مدينة كركوك سنتنح عنه آثار وصفتها بأنها خطيرة، مشيراً إلى أنه لا يمكن الانتكال على الوقت في حل مسألة كركوك "المستعصية"، بحسب ما ذكره المتحدث الرسمي باسمها جمال عبدالله.

وقال عبدالله في تصريح سابق أن "عدم تطبيق المادة ١٤٠ الخاصة بكركوك تنتج عنه آثار سياسية وأمنية خطيرة بالنسبة للأكراد بصورة خاصة والشعب العراقي بصورة عامة". مشيراً إلى أنه "لا يمكن الانتكال على مسألة الوقت في حل المسائل المستعصية مثل كركوك، وإن أي قرار بخصوص المادة ١٤٠ يجب عرضه على

عبرت أغلب القوى السياسية عن رفضها له، ومن المتوقع أن يقدم ديمستورا توصيته بشأن المرحلة الثانية للمناطق المتنازع عليها وهي تلعفر وسنجار وشيخان وخاقتين على أن تكون المرحلة الثالثة من التوصيات مخصصة لكركوك.

وبحسب (المادة ١٤٠) من الدستور ، فإن مشكلة المناطق المتنازع عليها، وإبرزها محافظة كركوك، تعالج على ثلاث مراحل هي: التطبيق، ثم إجراء إحصاء سكاني، يقبه استفتاء بين السكان على مصير المناطق لتقرير ما إذا كانت كركوك ستبقى محافظة، أو تنضم إلى إقليم كردستان.

في مدينة كركوك سنتنح عنه آثار وصفتها بأنها خطيرة، مشيراً إلى أنه لا يمكن الانتكال على الوقت في حل مسألة كركوك "المستعصية"، بحسب ما ذكره المتحدث الرسمي باسمها جمال عبدالله.

وقال عبدالله في تصريح سابق أن "عدم تطبيق المادة ١٤٠ الخاصة بكركوك تنتج عنه آثار سياسية وأمنية خطيرة بالنسبة للأكراد بصورة خاصة والشعب العراقي بصورة عامة". مشيراً إلى أنه "لا يمكن الانتكال على مسألة الوقت في حل المسائل المستعصية مثل كركوك، وإن أي قرار بخصوص المادة ١٤٠ يجب عرضه على

عبرت أغلب القوى السياسية عن رفضها له، ومن المتوقع أن يقدم ديمستورا توصيته بشأن المرحلة الثانية للمناطق المتنازع عليها وهي تلعفر وسنجار وشيخان وخاقتين على أن تكون المرحلة الثالثة من التوصيات مخصصة لكركوك.

وبحسب (المادة ١٤٠) من الدستور ، فإن مشكلة المناطق المتنازع عليها، وإبرزها محافظة كركوك، تعالج على ثلاث مراحل هي: التطبيق، ثم إجراء إحصاء سكاني، يقبه استفتاء بين السكان على مصير المناطق لتقرير ما إذا كانت كركوك ستبقى محافظة، أو تنضم إلى إقليم كردستان.

في مدينة كركوك سنتنح عنه آثار وصفتها بأنها خطيرة، مشيراً إلى أنه لا يمكن الانتكال على الوقت في حل مسألة كركوك "المستعصية"، بحسب ما ذكره المتحدث الرسمي باسمها جمال عبدالله.

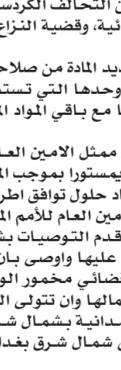
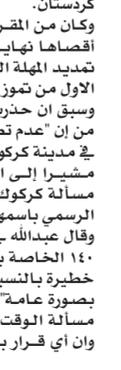
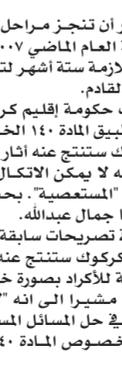
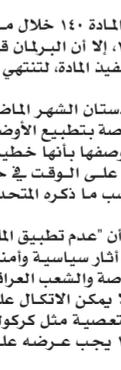
وقال عبدالله في تصريح سابق أن "عدم تطبيق المادة ١٤٠ الخاصة بكركوك تنتج عنه آثار سياسية وأمنية خطيرة بالنسبة للأكراد بصورة خاصة والشعب العراقي بصورة عامة". مشيراً إلى أنه "لا يمكن الانتكال على مسألة الوقت في حل المسائل المستعصية مثل كركوك، وإن أي قرار بخصوص المادة ١٤٠ يجب عرضه على

عبرت أغلب القوى السياسية عن رفضها له، ومن المتوقع أن يقدم ديمستورا توصيته بشأن المرحلة الثانية للمناطق المتنازع عليها وهي تلعفر وسنجار وشيخان وخاقتين على أن تكون المرحلة الثالثة من التوصيات مخصصة لكركوك.

وبحسب (المادة ١٤٠) من الدستور ، فإن مشكلة المناطق المتنازع عليها، وإبرزها محافظة كركوك، تعالج على ثلاث مراحل هي: التطبيق، ثم إجراء إحصاء سكاني، يقبه استفتاء بين السكان على مصير المناطق لتقرير ما إذا كانت كركوك ستبقى محافظة، أو تنضم إلى إقليم كردستان.

في مدينة كركوك سنتنح عنه آثار وصفتها بأنها خطيرة، مشيراً إلى أنه لا يمكن الانتكال على الوقت في حل مسألة كركوك "المستعصية"، بحسب ما ذكره المتحدث الرسمي باسمها جمال عبدالله.

وقال عبدالله في تصريح سابق أن "عدم تطبيق المادة ١٤٠ الخاصة بكركوك تنتج عنه آثار سياسية وأمنية خطيرة بالنسبة للأكراد بصورة خاصة والشعب العراقي بصورة عامة". مشيراً إلى أنه "لا يمكن الانتكال على مسألة الوقت في حل المسائل المستعصية مثل كركوك، وإن أي قرار بخصوص المادة ١٤٠ يجب عرضه على



دي مستورا

فؤاد معصوم

فؤاد معصوم

فؤاد معصوم

فؤاد معصوم

فؤاد معصوم

فؤاد معصوم